البحث الرابع :

مقترحات لتطوير سياسة التعليم في المملكة العربية السعوديةفي ضوء آراء أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية في جامعة الملك سعود

إعـــداد :

تغريد بنت محمد بن عبد الله الدخيل

قسم الإدارة التربوية جامعة الملك سعود

"مقترحات لتطوير سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء آراء أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية في جامعة الملك سعود"

أ / تغريد بنت محمد الدخيل

- **مستخلص الدراسة** :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مقترحات تطوير وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء آراء أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية في جامعة الملك سعود. وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أداة الدراسة هي استبانة مكونة من(٣٥) فقرة تم التحقق من صدقها وثباتها، ثم وزعت على أفراد الدراسة البالغ عددهم(٧٠) عضو هيئة تدريس من كلية التربية بجامعة الملك سعود. وظهرت نتائج الدراسة على النحو التالي: حصلت عبارات السؤال الأول المتعلق بمقترحات تطوير صياغة وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة على متوسط حسابي عام(٢.٦١ من ٣.٠٠)، وهي تقع في الفئة التي تشير إلى خيار موافق بشدة، وحصلت عبارات السؤال الثاني المتعلق بمقترحات تطوير محتوى وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة على متوسط(٢.٦١ من ٣.٠٠)، وهي تقع في الفئة التي تشير إلى خيار موافق بشدة، وحصلت عبارات السؤال الثالث المتعلق بمقترحات تطوير معايير إعداد ومراجعة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة على متوسط(٢.٦٥ من ٣.٠٠)، وهي تقع في الفئة التي تشير إلى خيار موافق بشدة، أما فيما يتعلق بالفروق ذات الدلالة الإحصائية نحو أسئلة الدراسة فقد وجدت بعض الفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة على إجابات أسئلة الدراسة. وفي ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج تم وضع مجوعة من التوصيات.

Abstract

This study has aimed to recognize to suggestions for developing the document of learning policy in Kingdom of Saudi Arabia in accordance with the views of Teaching Staff members in College of Education, King Saud University. The descriptive analytical methodology has been used, and the study tool was a Questionnaire consisted of (35) paragraphs have been verified, then distributed to study members of (70) from Teaching Staff members in College of The results of such study have been declared as following: the phrases of first question which is relating to the suggestions about developing the document drafting of learning policy in Kingdom of Saudi Arabia from viewpoint of the sample study members have scored general arithmetic average of (2.61 from 3.00), and it is at the category that refers to the option of strongly agree, and the phrases of second question which is relating to the suggestions about developing the document content of learning policy in Kingdom of Saudi Arabia from

viewpoint of the sample study members have scored general arithmetic average of (2.61 from 3.00), and it is at the category that refers to the option of strongly agree, and the phrases of third question which is relating to the suggestions about developing the standards of setting and auditing to the document of learning policy in Kingdom of Saudi Arabia from viewpoint of the sample study members have scored general arithmetic average of (2.65 from 3.00), and it is at the category that refers to the option of strongly agree, and about the statistical significant differences towards the study questions, there were some differences amongst the responses of the sample study members to the answers of study questions.And in the light of the results been reached to, there are a set of recommendations

- **مقدمة ومشكلة الدراسة** :

يشهد العالم اليوم حقبة جديدة من التقدم الإنساني نتيجة للتطورات العلمية والتقنية الهائلة، مما ترتب على ذلك تداعيات كثيرة أدت إلى تغير سريع في احتياجات الفرد والمجتمع وخطط التنمية، هذا بدوره فرض أن يكون أفراد هذا المجتمع ممتلكين للمهارات والتفكير الناقد والإبداعي، والقدرة على التأقلم مع المستحدثات والتطلع إلى المستقبل، ولن يكون ذلك إلا من خلال مؤسسات تربوية وتعليمية عصرية تعمل في ظل نظام تربوي فعال، وذو جودة عالية، يمكنها من أن تؤدي أدوارها التي يتوقعها منها المجتمع بكل مهارة وإتقان وإبداع.

ولما كان النظام التربوي بحكم طبيعته الاجتماعية يستند إلى فلسفة تربوية تعبر عن الرؤية الفكرية الشاملة التي توجه النشاط التربوي كله، فإن السياسة التعليمية تعد الركيزة الثابتة في توجيه النظام التعليمي بعد الفلسفة التربوية التي تشتق بدورها من الفلسفة الاجتماعية العامة التي يأخذ بها المجتمع وتشكل رؤية للحياة ونظرية للتطور والتقدم في كافة الميادين(عبد الدايم،١٩٩١م،٨٢).

ولاشك أن نجاح السياسة التعليمية لأي دولة كانت لا يمكن أن يتحقق إلا إذا أحسنت رسم هذه السياسة، حيث يرى بعض التربويون أن مسيرة التعليم في العديد من الدول لم تحقق نجاحات وانجازات كبيرة من قبل تلك البلدان رغم وجود الإمكانات المادية والبشرية، ويرجعون ذلك إلى أن السياسات التعليمية في تلك البلدان غير واضحة المعالم(الألمعي، ٢٠٠٩م، ٣١).

وقد أدركت المملكة العربية السعودية أهمية وجود سياسة تعليمية لتكون بمثابة ترجمة عملية ووثيقة علمية تربوية لنظام التعليم وأهدافه، فأصدرت

وثيقة سياسة التعليم عام ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م لتكون بمثابة المرشد والدليل للعملية التعليمية في ذلك الوقت إلا أنه لم يجر عليها أي تعديل أو تطوير بعدئذ(المنقاش، ٢٠٠٦م، ٣).

ورغم ما حققته وثيقة سياسة التعليم من انجازات في مسيرة النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية، إلا أنه يوجد بعض التساؤلات والملاحظات التي طرحها الباحثين(المصوري،١٤١٢هـ،٢٦؛ الرشيد، ٢٠٠٦م، ٣٢؛ المنقاش،٢٠٠٦م؛ الشهوان،١٤٢٧هـ) في المجال التعليمي والتربوي لتقويم السياسة التعليمية، والحاجة إلى النظر في مدى تفاعلها مع القضايا المعاصرة والتغيرات المتسارعة وأن هناك بعض الأمور التي جدت وتقتضي تعديل كثير مما جاء في الوثيقة من توجهات، إلا أن عدم تطوير أو تغيير هذه الوثيقة أدى إلى أن تنطلق مشاريع التطوير في كل اتجاه مع تجاهل تلك الوثيقة وعناصرها، ففقد بذلك النظام التعليمي الأسس الفكرية والتربوية التي يستند إليها، والتي توضح مساراته واتجاهاته العامة(العيسى، ٢٠٠٩م ، ١٩).

ومن ذلك تتبلور مشكلة الدراسة في السؤال: **ما المقترحات لتطوير وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء آراء أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بجامعة الملك سعود؟**

- **أهداف الدراسة** :

هدفت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على مقترحات تطوير صياغة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية.
- التعرف على مقترحات تطوير محتوى وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية.
- التعرف على مقترحات لتطوير معايير إعداد ومراجعة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية.
- الكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية(إن وجدت) عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو أسئلة الدراسة في ضوء عدد من المتغيرات(الجنس، المؤهل التعليمي، سنوات الخبرة).

- **أهمية الدراسة** :

تكمن أهمية هذه الدراسة في عدة نقاط كالتالي:

- أهمية سياسة التعليم وكونها جزءاً أساسياً من السياسة العامة للدولة، وتعبر عن رغبة المجتمع وتوجهاته وغاياته من التعليم، وأسس تنظيمه وتوجيهه.

- تأتي هذه الدراسة في الوقت الذي تسعى فيه المملكة إلى اتخاذ خطوات لإصلاح التعليم، بما تقتضيه المستجدات العالمية وما ينطوي عليها من تحديات مختلفة.
- قد تفيد هذه الدراسة القائمين على تخطيط وتنفيذ السياسات التعليمية، من خلال إبراز مقترحات تطويرها وسبل تجديدها، لتواكب أبرز السياسات المعاصرة وتسهم في النهوض بالعملية التعليمية بمجملها.
- قد توجه هذه الدراسة اهتمام الباحثين إلى القيام بدراسات وبحوث أخرى في مجال السياسة التعليمية وتحليلها وتطويرها.
- تشكل هذه الدراسة إضافة للمكتبة العربية بشكل عام وللمكتبة في المملكة العربية السعودية بشكل خاص، حيث يتجلى بوضوح قلة الدراسات المرتبطة بسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية.

- **أسئلة الدراسة** :

سعت الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما أبرز مقترحات تطوير صياغة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية؟
- ما أبرز مقترحات تطوير محتوى وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية؟
- ما أبرز مقترحات تطوير معايير إعداد ومراجعة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة نحو أسئلة الدراسة عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) تعزى إلى المتغيرات التالية(الجنس، المؤهل التعليمي، سنوات الخبرة)؟

- **حدود الدراسة** :

اقتصرت حدود الدراسة على الآتي:

- **حدود موضوعية** :

اقتصرت الدراسة على التعرف على مقترحات تطوير صياغة ومحتوى ومعايير إعداد ومراجعة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية.

- **حدود بشرية** :

اقتصرت الدراسة على أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بجامعة الملك سعود.

- **حدود مكانية** :

اقتصرت الدراسة على التعرف على مقترحات تطوير وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية.

- **حدود زمانية** :

تم تطبيق أداة الدراسة على عينة الدراسة في الفصل الدراسي الأول للعام(١٤٣٢– ١٤٣٣هـ).

- **مصطلحات الدراسة** :

- **سياسة التعليم** Educational Policy :

" مجموعة المبادئ والقواعد والمعايير التي تحدد مسيرة التربية، والاتجاهات الرئيسة التي تحدد وجهة حركتها في المجتمع، نحو الأهداف الكبرى، والنماذج المثالية التي يراها المجتمع صالحة لأبنائه خلال حقبة زمنية معينة، وهي تمثل رؤية المجتمع "(العقيل، ١٤٢٦هـ، ٤). وتعرف سياسة التعليم اجرائيا في هذه الدراسة بأنها:" مجموعة من التوجيهات العامة التي توضح سير العملية التعليمية وتحقق أهدافها داخل مجتمع معين".

وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية:" هي الخطوط العامة التي تقوم عليها عملية التربية والتعليم أداءً للواجب في تعريف الفرد بربه ودينه وإقامة سلوكه على شرعه وتلبية لحاجة المجتمع وتحقيقا لأهداف الأمة، وهي تشمل حقول التعليم ومراحله المختلفة، والخطط والمناهج، والوسائل التربوية والنظم الإدارية والأجهزة القائمة على التعليم وسائر ما يتصل به"(الغامدي وعبدالجواد، ٢٠١٠م، ٧٨) .

ويقصد بوثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية في هذه الدراسة: الوثيقة التي تم اعتمادها في مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية في عام ١٣٨٩هـ بالقرار رقم(٧٧٩) وصدرت في ١٣٩٠هـ .

- **أعضاء هيئة التدريس** :

عضو هيئة التدريس هو الشخص الذي يحمل رتبة أكاديمية في الجامعة، ويقوم بالإضافة إلى عملية التدريس بعمليات البحث العلمي وخدمة المجتمع، كما يقوم بدور المرشد للطالب في الأمور الأكاديمية وغير الأكاديمية، وتتنوع مؤهلاتهم العلمية، كما تختلف سنوات خبرتهم(برهوم، ٢٠٠٦م، ٦).

ويقصد بأعضاء هيئة التدريس في هذه الدراسة:" أعضاء هيئة التدريس بأحد أقسام كلية التربية في جامعة الملك سعود بالرياض ومن في حكمهم من المعيدين والمحاضرين".

- **الإطار النظري** :
- **أولا : السياسة التعليمية** :
- **مفهوم السياسة التعليمية** :
- **السياسة لغة** :

السياسة كما جاءت في لسان العرب لابن المنظور في مادة(س و س) هي:" القيام على الشيء بما يصلحه"(ابن المنظور، ١٩٩٤م، ١٠٦).

وكلمة(سياسة) هي:" المصدر الصريح للفعل(ساس- يسوس) ومعناها في اللغة: ساس الناس سياسة: تولى رياستهم وقيادتهم، وساس الأمور: دبّرها وقام بإصلاحها، فهو سائس وجمعه ساسة وسُواس"(عيسى، ١٣٩٩هـ، ٩).

- **السياسة اصطلاحا** :

يرى زيادة(٢٠٠٢م) أن لفظة سياسة Policy بمفهومها العام تشير إلى:" تفكير منظم يوجه سلوك وتصرفات وبرامج دولة أو منظمة أو فرد"، ويتفق العديد من الاجتماعيين والاقتصاديين على تعريف السياسة بأنها:" نشاط مستمر يهدف إلى أغراض أو مثل معينة تتحقق بطريقة تقدمية حسب الظروف والإمكانيات"(في الحامد وآخرون، ٢٠١٠م، ١٠٦).

- **السياسة التعليمية** :

تتعدد تعريفات السياسة التعليمية، شأنها في ذلك شأن العديد من المصطلحات المستخدمة في نطاق العلوم الاجتماعية.

ويعرفها علي(١٤١٩هـ):" مجموعة الأهداف والمبادئ الشاملة والمتكاملة التي ينبغي أن تكون محورا لحركة الفعل في مجال التعليم– باعتبارها سياسة وزارة – على مدى زمني معين يتيح إمكانية تحقيق تلك الأهداف في حدود ما تتضمنه من مبادئ، وفي ضوء ما حددته من معايير للتقويم والحكم، مع اتسامها بالمرونة لتتيح إمكانية التعديل– وليس النقيض – في حالة الضرورة مع مراعاة العوامل المؤثرة في عمليات صنع وصياغة السياسة التعليمية"(علي، ١٤١٩هـ ، ٣٧).

وتعرف أبو كليلة(٢٠٠٢م) السياسة التعليمية بأنها:" الإطار العام الذي يوجه العمل الإداري والفني في النظام التعليمي، كما أنها الإطار الذي تقوم على أساسه انجازات هذا النظام بصفة عامة، كما تعد إطارا للعمل في جميع ميادين التربية سواء كانت داخل المدرسة أم خارجها، كالإصلاح والتجديد في البنى والمفاهيم والأساليب ومحو الأمية والتربية البيئية....الخ "(أبو كليلة ٢٠٠٢م ، ٧٨).

ويرى الرومي(٢٠٠٣م) أن السياسة التعليمية هي:" مجموعة من العمليات والموجهات التي صيغت على شكل عبارات لتنظيم العملية التعليمية، وتحقيق أهداف متخذي القرارات وتلبية حاجة الأفراد والجماعات في المجتمع، من خلال جميع عناصر التعليم والتعلم لمختلف المراحل الدراسية"(الرومي، ٢٠٠٣م، ١١٤).

وتعرّف وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية السياسة التعليمية بأنها: " الخطوط العامة التي تقوم عليها عملية التربية والتعليم أداءً للواجب في تعريف الفرد بربه ودينه وإقامة سلوكه على شرعه وتلبية لحاجات المجتمع وتحقيقا لأهداف الأمة وهي تشمل حقول التعليم ومراحله المختلفة، والخطط والمناهج والوسائل التربوية والنظم الإدارية والأجهزة القائمة على التعليم وسائر ما يتصل به(الحقيل، ٢٠٠٣م، ٢٧٧) .

ويظهر مما سبق أن التعريفات السابقة رغم اختلافها الظاهر في الصياغة إلا أنها تتفق في عدة نقاط كالتالي:

- السياسة التعليمية تشمل مجموعة من الأهداف والاتجاهات والمبادئ والقواعد والمعايير.
- السياسة التعليمية هي الأساس الذي يقوم عليه النظام التعليمي.
- السياسة التعليمية تشتق وتوضع من حاجات الأفراد داخل المجتمع وتعمل على تلبيتها.

- **أهمية السياسة التعليمية** :

يمكن توضيح أهمية السياسة التعليمية كما يراها(الألمعي، ٢٠٠٩م، ٤٤-٤٦)على النحو التالي:

- تحدد العلاقة الحتمية بين التنمية الشاملة للدولة وبين التربية والتعليم.
- هي الأساس الذي يحدد حركة التربية المستقبلية للمجتمع في اتجاه الإعداد المتكامل لأجياله، ووفق مثله العليا.
- توائم بين إمكانات المجتمع التي يمكن أن يوظفها لصالح العملية التربوية والتعليمية، وبين الأهداف والطموحات التي تسعى إلى تحقيقها التربية والتعليم.
- تعمل على المواءمة بين متطلبات المجتمع . حاجة سوق العمل . وبين ما يقدمه التعليم من تأهيل وتدريب لمخرجاته التعليمية.
- تنظم العملية التعليمية وذلك عن طريق التخطيط للمراحل التعليمية وقطاعاتها وتحديد أهداف واضحة وطموحة لكل مرحلة، وتحديد خطط زمنية لتحقيق التقدم.

- **أهداف السياسة التعليمية** :

تشير(البراهيم، ٢٠٠٩م، ٤٣) إلى أن عملية تحديد السياسة التعليمية تمر عدة مراحل عند إعدادها، ومن الضروري أن تكون لكل سياسة أهداف محددة وعملية يمكن تحقيقها، لتوضيح مسار هذه السياسة وتنير لها الطريق ومن هذه الأهداف:

- أهداف عامة ذات طبيعة فلسفية وثقافية وروحية.
- أهداف سياسية تعبر عن الاتجاهات الوطنية.
- أهداف اقتصادية يمكن تحقيقها في مرحلة من مراحل التنمية.
- أهداف تربوية بحته(خاصة) تقوم بمراحل التعليم المختلفة وأنواعها.

- **خصائص السياسة التعليمية** :

تناولت الأدبيات التربوية تحديد خصائص السياسة التعليمة بصفة عامة، مؤكدة على أن " الأصل في السياسة أن تكون توجيهية لا تفصيلية، ومصاغة في عبارات كلية وشمولية في مداها، وأن تكون مستقرة لا تتغير بتغير المراكز الفوقية "(الرشيد، ١٤٢١هـ ، ١٠٠)، ويمكن تحديد خصائص السياسة التعليمية فيما يلي:

- أن تكون توجيهية وتهتم بالنظرة الكلية، والإطار العام في العملية التعليمية.
- أن تستجيب للإمكانات والمواهب البشرية المختلفة وتعدد مراحل التعليم التي ترتبط بها.
- أن تكون مستمرة ومتطورة، وذلك لأن السياسة التعليمية يجب أن تستجيب لما يحدث في المجتمع من تغير وما يطرأ عليه من تحول(الألمعي، ٢٠٠٩م، ٦٠.٦١) .
- أن تكون موضوعية بحيث تنبثق من فلسفة التربية المنبثقة من فلسفة المجتمع، ومعبرة عن موروثه الثقافي وتطلعاته المستقبلية وبالتالي تغيب عنها السمة الذاتية.
- أن تكون معيارية بمعنى أن تتناول قضايا تربوية معاصرة، وتعكس مجموعة من القيم الإنسانية التي تسعى إلى تحقيقها كافة السياسات التعليمية، والتي تعتبر معيار للتربية (العصيمي، ١٤٢٨هـ، ١٩٥) .
- أن تكون مرنة وديناميه وقابلة للتطبيق، ولها وظيفتها التفسيرية والتوجيهية، ويتم بناؤها في ضوء أهداف متفق عليها، كما يجب أن تكون ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية وعلمية وتربوية.
- أن تحدد وتقنن وفق دستور الدولة بعد أن يضعها المجتمع عن طريق هيئاته ومؤسساته.
- أن تكون السياسة التعليمية قابلة للتغيير كأمر طبيعي يساير التغيرات الحادثة في المجتمع، وفي توجهات الدولة بما يخدم خططها ومتطلبات نموها. ذلك أن السياسة التعليمية أداة من أدوات التطوير الرئيسية في المجتمع بكافة جوانبه، ولكن يجب أن يرتبط ذلك بالحاجة إلى التغيير والتطوير(بكر، ١٤٢٢هـ، ٢).

- **مصادر السياسة التعليمية** :

يشير(السنبل وآخرون، ٢٠٠٨م، ٦٥)إلى أن السياسة التعليمية تستمد من المصادر التالية:

- السمة الوطنية: وتمثل الآراء والأفكار والاختيارات الأساسية التي تعبر عن موقف الوطن من المشكلات والقضايا والمفاهيم الأساسية.
- حركة الواقع: تعبر هذه الحركة عن الممارسة، وتعد بمثابة المعمل الذي تختبر فيه الأفكار والاتجاهات والآراء لتكشف عن ايجابياتها وسلبياتها.
- الخبرة التاريخية: هناك اتصال واضح بين مراحل تطور كل أمة من الأمم فالحاضر ينبثق من الماضي، والإنسان هو الكائن الحي القادر على الاستفادة من تجاربه التاريخية، ومن هذه الخبرات التاريخية الممتدة عبر آلاف السنين تنبثق السياسات التعليمية.
- الخبرة الأجنبية: يمكن للدول النامية ومنها الدول العربية أن تستفيد من خبرة وتجارب الدول المتقدمة في رسم سياستها التعليمية، وفقا لشروط الاستعارة التربوية التي يراعي الاعتبارات الحضارية للمجتمعات المحلية.
- الفكر التربوي: يتيح الفكر التربوي فرص الإطلاع والاستنارة والتوجيه والتفاعل بين مفكرين لديهم اتجاهات مختلفة، يمكن الاستفادة منها في صياغة السياسة التعليمية.

- **مراحل تشكيل السياسة التعليمية** :

يعبر مفهوم السياسة التعليمية عن جملة التوجهات والأهداف الاجتماعية التي يتوخاها المجتمع من التعليم في مرحلة زمنية معينة كما سبق بيانه وبالطبع فمفهوم السياسة مفهوم مركب يلفت النظر إلى الطبيعة الاجتماعية لعملية السياسة التعليمية. ويمكن توضيح الطبيعة الاجتماعية للسياسة التعليمية عن طريق عرض مراحل تشكلها على النحو التالي:

- **صياغة السياسة** Policy formulation:

وتعد هذه المرحلة أولى مراحل عملية السياسة التعليمية باعتبارها مرحلة سن التشريعات التعليمية، ويتركز العمل في هذه المرحلة على البحث والدراسة وجمع المعلومات والمناقشات حول القضية أو القضايا موضع التفكير، ويتطلب الأمر أحيانا تشكيل اللجان، وعقد العديد من الاجتماعات التي يتم فيها العصف الذهني لترجيح أحد البدائل. وتتمثل أحيانا في المواثيق الرسمية التي تصدرها القيادة السياسة في الدولة.

- **تبني السياسة** Policy adoption:

وهي مرحلة قبول الأهداف العامة للسياسة التعليمية وتحويلها إلى إستراتيجية عمل وبرامج ومشروعات تحقق الأهداف العامة للسياسة التعليمية

وتلقي أعباء هذه المرحلة على القائمين بأمر السلطة التعليمية سواء على المستوى المركزي، أو الإقليمي(السنبل وآخرون، ٢٠٠٨م، ٦٥).

- **تنفيذ السياسة** Policy implementation:

وهي مرحلة العمل الفني والإجرائي المرتبط ارتباطا وثيقاً بالمؤسسة التعليمية الرسمية (المدرسة)، وذلك باعتبارها مجال الفعل لتجسيد أهداف السياسة التعليمية.

ومن الواضح أن صياغة مراحل السياسة التعليمية على هذا النحو تتم بموافقة ومؤازرة اجتماعية، وثمة إشارات عديدة في أدبيات السياسة التعليمية للقوى الاجتماعية والسياسية والدينية والاقتصادية التي تباشر تأثيرها على صنع السياسة التعليمية وتشكلها في أي مجتمع، ويمكن بصفة عامة القول بوجود نوعين من المؤثرات في تشكيل سياسة التعليم:

- المجموعات الرسمية
- المجموعات غير الرسمية (الحامد، ٢٠٠٧م، ٥٨)، والتي يوضحها جميعا الشكل التخطيطي التالي:

"شكل (١) المجموعات الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع السياسة التعليمية(الحامد ، ٢٠٠٧م، ٥٩)"

• **ثانياً: سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية** :

كانت الخطوة الأولى في مسيرة بناء وصياغة السياسة التعليمية قد بدأت منذ صدور التعليمات الأساسية لنظام الحكم في عام ١٣٤٥هـ – أي قبل وضع وثيقة سياسة التعليم بخمسة وعشرين عاما- حيث نصت المادة الثالثة والعشرين من نظام الحكم أن " أمور المعارف هي عبارة عن نشر العلوم والمعارف والصنائع، وافتتاح المكاتب والمدارس وحماية المعاهد العلمية مع فرض الدقة والاعتناء بأصول الدين الحنيف في كافة المملكة الحجازية"(وزارة المعارف، ١٤٢٢هـ، ٣٠- ٣١) .

وقد تعددت الأسباب التي ساهمت في المبادرة إلى إعداد وبناء مشروع وثيقة السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية، وتُظهر العديد من الوثائق التعليمية والتربوية تاريخ ومسيرة وتطور مراحل التعليم في المملكة وأن من أبرز الأسباب التي أدت إلى بناء وإعداد وثيقة سياسة التعليم هي الملحوظات التي أبداها سمو الأمير مساعد بن عبدالرحمن وزير المالية والاقتصاد الوطني بشأن خريجي المدارس العسكرية، وأنه يجب أن يوضع لهم برنامج معين ومدروس وورد ذلك في قرر مجلس الوزراء رقم ٩٣ وتاريخ ١٣٨٣/١/٢٧هـ . و مبادرة صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن عبدالعزيز رحمه الله عندما كان وزيرا للمعارف، ومن معه من رجال التربية والتعليم بالعمل على رسم السياسة التعليمية، مدركا الخصوصية الدينية التي تتمتع بها هذه البلاد ومتحسبا لمخاطر الجمود في البناء التعليمي(الألمعي،٢٠٠٩م، ٥٢).

وتشكلت لجنة إعداد وثيقة السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية ووضع تقرير حولها بموجب قرار مجلس الوزراء – المشار إليه سابقا- برئاسة الأمير فهد رحمه الله عندما كان وزيرا للداخلية. وضمت هذه اللجنة في عضويتها كل من :

- وزير الدفاع والطيران والمفتش العام.
- وزير المعارف.
- مدير المعاهد العلمية. ثم أضيفت لاحقاً عضوية كل من:
- وزير العمل والشئون الاجتماعية.
- وزير الإعلام.
- الرئيس العام لتعليم البنات.

عدد من خبراء التربية والتعليم وبعض أساتذة الجامعات(وزارة المعارف، ١٤٢٣هـ، ٩٤٩).

وقد جاءت وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية في صياغة محكمة ومعبرة عن المصادر

التي يجب أن تشتق منها أهداف التربية والتعليم، فكانت رائدة في بناءها، سامية في أهدافها، شاملة في بنودها(وزارة المعارف، ١٤٢٣هـ، ٩٤٩).

وتشمل وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية تعريف سياسة التعليم، وتوضح غايات التعليم وأهدافه، وكذلك توضح الأسس العامة التي يقوم عليها التعليم في المملكة العربية السعودية، وتوضح مصادر اشتقاق هذه الأهداف والأسس، ثم تفصل هذه الأهداف على المراحل التعليمية المختلفة في النظام التعليمي(السنبل وآخرون، ٢٠٠٨م، ٦٦) ويبلغ عدد بنود هذه الوثيقة ٢٣٦ بند موزعة على ٩ فصول وأبواب.

- **نظرة تقويمية لوثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية** :

رغم فاعلية وثيقة سياسة التعليم وما حققته من انجازات رائدة في مسيرة النظام التعليمي في المملكة، إلا أن هناك بعض التساؤلات والملاحظات التي طرحت لتقويم السياسة التعليمية، والنظر في مدى تفاعلها مع القضايا المعاصرة ، ويمكن إجمالها في ما يلي:

- أن سياسة التعليم في المملكة وضعت عام ١٣٨٩هـ ، أي قبل أكثر من اثنان وأربعين عاما من وقت إعداد هذه الدراسة، وهي جهد بشري يحتاج بين فترة وأخرى إلى التطوير بما يتلاءم مع تطور المجتمع نفسه، وتطور السياسة العاملة للدولة، وتطور الأوضاع الدولية بشكل عام(الغامدي، ١٤٣١هـ، ٦٣)، وبما أن السياسات والأهداف التعليمية – من الناحية العملية- إنما تنطلق من حاجات المجتمع المختلفة كالحاجات الدينية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وغيرها، فإنه أصبح من المؤكد أن هناك كثيراً من الحاجات التي استجدت في المجتمع، وتحتاج إلى الالتفات لها وتتضمن مواد السياسة التعليمية ما يلبي هذه الحاجات(وزارة المعارف، ١٤٢٣هـ، ٢٣٨).
- ما نصت عليه بعض المؤتمرات، ودعت إليه بعض الندوات المحلية والدولية من عدم مناسبة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية وضرورة تغييرها، كالذي نصت عليه ندوة تربية المواطنة(٢٠٠٥م) من أن" سياسة التعليم تحتاج إلى إعادة نظر في الصياغة وبعض المضامين كما يجب إضافة بعض السياسات التي تتناسب مع ما تحتاج إليه فعليا، وأن تكون أكثر حيوية وتعامل مع الواقع"(ندوة تربية المواطنة، ٢٠٠٥م، ٥).
- ويتفق مع ما سبق ما تضمنه تقرير التنمية الإنسانية(٢٠٠٣م) بأنه: " مما يؤخذ على السياسة التعليمية بالمملكة أنها تعاني من غياب رؤية متكاملة واضحة للعملية التعليمية وأهدافها"(البراهيم، ٢٠٠٩م، ١٦١).
- ما أكدت عليه نتائج العديد من الدراسات التربوية المختلفة من ضرورة تطوير وثيقة سياسة التعليم في المملكة، حيث تحدثت جميعها عن ضرورة إعادة صياغة الوثيقة لتفادي القصور الموجود فيها، كذلك أوصت وأكدت على ضرورة المراجعة المتواصلة والناقدة لها في ضوء مستجدات الحياة

الاجتماعية والاقتصادية والسياسة، حتى يتم الحصول على مخرجات تربوية تتناغم وتنسجم مع أسس التربية في السياسات التعليمية(الحامد،٧٥،٢٠٠٧).

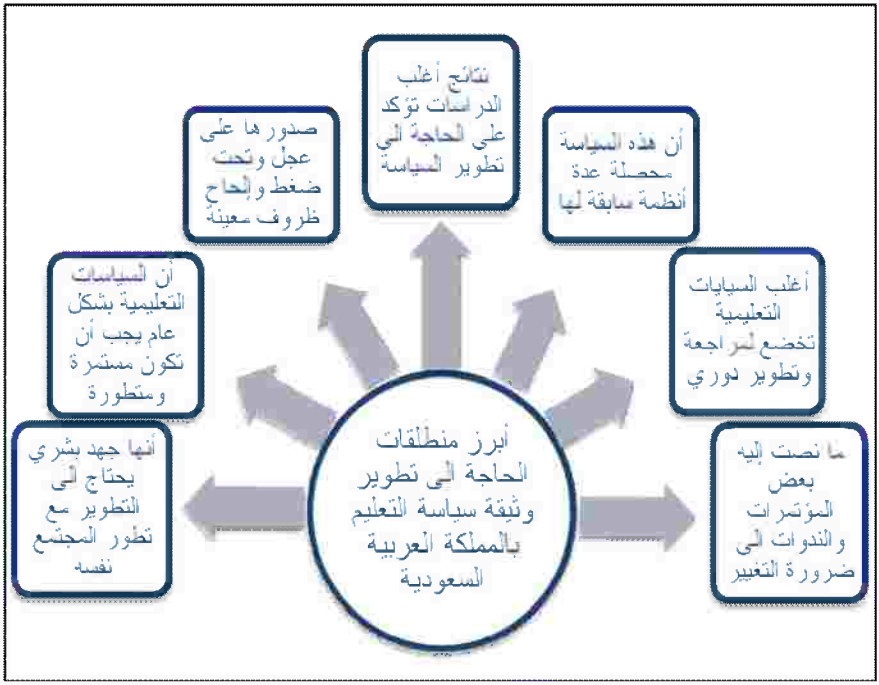

" شكل رقم(٢) أبرز منطلقات الحاجة إلى تطوير وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية (الشكل من إعداد الباحثة)"

- **ثالثاً : كلية التربية بجامعة الملك سعود :**
- **جامعة الملك سعود :**

أنشئت الجامعة في ١٣٧٧/٤/٢١هـ، وأول كلية أنشئت بها هي كلية الآداب والتي بدأت الدراسة فيها في العام الدراسي ١٣٧٧/١٣٧٨هـ وتلاها كلية العلوم في العام التالي، ثم توالى إنشاء الكليات في الجامعة حتى أصبحت في الوقت الحالي تضم ٣٢ كلية. وتعد الجامعة أكبر جامعة سعودية من حيث عدد الكليات والطلاب حيث يتجاوز عدد طلابها ٧٥٠٠٠ طالب وطالبة. وتمنح الجامعة درجة البكالوريوس في معظم التخصصات، ودرجة الماجستير في أكثر من ٧٥ تخصصا، كما تمنح درجة الدكتوراه في بعض التخصصات، وتمنح كلية التربية درجة الدبلوم العام في التربية.

ويرتبط بالجامعة مركز للدراسات الجامعية للبنات وقد أنشئ عام ١٣٩٦هـ، وتدرّس فيه العديد من التخصصات التابعة لكلية الآداب، والعلوم الإدارية،

والتربية، والعلوم، والحاسب الآلي، والعلوم الطبية والتطبيقية، والطب، وطب الأسنان، والصيدلة والتمريض. وقد بدأت الدراسة الجامعية للبنات عام ١٣٨١/١٣٨٢هـ عن طريق الانتساب للجامعة في كليتي الآداب والعلوم الإدارية حتى أخذت الأعداد تتزايد عاما بعد آخر، ويوجد في أغلب الكليات مراكز للبحوث تتولى تقديم الخدمات البحثية المختلفة لأعضاء هيئة التدريس وتشجع البحث العلمي وتسهم في حل مشكلات المجتمع ومعالجة قضايا التنمية(www.ksu.edu.sa).

- **كلية التربية بجامعة الملك سعود** :

تعمل كلية التربية في ظل متطلبات المجتمع وظروفه واحتياجاته التربوية، وقد أنشئت بمقتضى اتفاقية وقعتها وزارة المعارف مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، قامت الوزارة بتنفيذ هذا المشروع بالاشتراك مع المنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة(اليونسكو)، وبذلك بدأت الكلية عملها في العام الدراسي ١٣٨٦/١٣٨٧هـ الموافق ١٩٦٦/١٩٦٧م، ثم صدر مرسوم ملكي بالموافقة على قرار مجلس الوزراء بالنظام المعدل لجامعة الملك سعود وبهذا انضمت كلية التربية إلى جامعة الملك سعود، وكان أول ما أنشئ من الأقسام قسما التربية وقسم علم النفس عام ١٣٩٢/١٣٩٣هـ ، وتلاهما قسما التربية البدنية وعلوم الحركة وقسم التربية الفنية عام ١٣٩٣/١٣٩٤هـ ، ثم تلاهما قسما الدراسات الإسلامية وقسم المناهج وطرق التدريس عام ١٣٩٧/١٣٩٨هـ ، ثم تلاه قسم الوسائل وتكنولوجيا التعليم عام ١٣٩٩هـ ، ثم تلاه قسم التربية الخاصة عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ ، وأخيرا تم إنشاء قسم الإدارة التربوية عام ١٤١٨هـ (www.colleges.ksu.edu.).

- **الدراسات السابقة** :

تعد دراسات السياسة التعليمية من المواضيع التي لم تطرق كثيرا من قبل الباحثين- على حد علم الباحثة- ، ويمكن عرض بعض الدراسات التي تناولت سياسات التعليم على النحو التالي:

- **الدراسات المحلية** :

- **دراسة (الشهوان، ١٤٢٦-١٤٢٧هـ)**:

هدفت الدراسة إلى الكشف نقاط القوة ونقاط الضعف في سياسة التعليم من وجهة نظر المشرفين التربويين، وكانت عينة الدراسة عبارة عن جميع المشرفين التربويين الذين حضروا دورة المشرفين التربويين في كلية التربية بجامعة الملك سعود بالرياض في العامين الدراسيين ١٤٢٥ . ١٤٢٦هـ / ١٤٢٦ . ١٤٢٧هـ وعددهم ٨٣ مشرفا تربويا، وقد صمم الباحث استبانة لهذه الدراسة تكونت من(٣٤) فقرة ضمن سبعة محاور، وعبر المنهج الوصفي خلصت الدراسة إلى أن سياسة التعليم تميل للضعف من وجهة نظر المشرفين التربويين، وأنها بحاجة للتغير والتعديل في كثيرا من محاورها كوثيقة تعليمية، كذلك أن عامل الزمن كان له تأثيره القوي على الوثيقة، وأن الظروف التعليمية الحالية والرؤية المستقبلية

للمملكة تمر في تغير محلي ودولي يفرض أن تكون للمملكة وثيقة تعليمية شاملة وبأفق وطرح تربوي معاصر.

- **دراسة (المنقاش،٢٠٠٦م):**

هدفت الدراسة إلى تحليل سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية كما جاءت في وثيقة سياسة التعليم الصادرة عن اللجنة العليا لسياسة التعليم عام ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م، بغرض معرفة مدى توافق هذه السياسة مع أهم المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية، ومعرفة مدى دقة صياغتها وتنفيذها على أرض الواقع، ومن ثم اقتراح التعديلات اللازمة عليها. استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لبنود سياسة التعليم البالغة(٢٣٦) بند، وتوصلت الدارسة إلى عدة نتائج من أبرزها أن وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية وضعت قبل أكثر من ٣٤ عاماً(ومن وقت إعداد الدراسة الحالية ٤٢ عاماً) ولم يجر عليها أي تعديل أو تطوير لتلبي التغيرات والتحديات التي طرأت على المجتمع السعودي وعلى العالم أجمع، خاصة في مجال التعليم. أيضا من ناحية صياغة السياسة التعليمية، هناك بعض المشاكل في بنية النص لبعض البنود ، ومن ناحية المضمون لم تتوافق سياسة التعليم السعودية تماما مع المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية، و من ناحية تطبيق السياسة، لم يتم تطبيق بعض البنود، وبعضها كانت درجة تطبيقه أقل من المطلوب، والبعض الآخر تم تطبيقه.

- **دراسة (العصيمي،٢٠٠٧م):**

هدفت الدراسة إلى تحديد أسس إدارة الجودة الشاملة ومتطلباتها، وإبراز الأساس الإتقاني الذي يرتكز عليه نظام التعليم السعودي وتحديد مدى دعم وتعزيز بنود وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية لهذه الأسس والمتطلبات، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لبنود وثيقة سياسة التعليم وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها أنه يوجد أساس إتقاني تقوم عليه سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، إلا أن بنود وثيقة سياسة التعليم لم تدرك مفاهيم إدارة الجودة الشاملة، وتلزم بتطبيق إدارة الجودة الشاملة في قطاع التعليم، أيضا تحتاج بنود وثيقة سياسة التعليم في المملكة إلى وضع تنبؤات ورؤى تربوية مستقبلية، كذلك تحتاج بعض بنود وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية إلى إعادة صياغة لتلافي القصور في إبراز وتحديد بعض متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الميدان التربوي.

- **دراسة (البراهيم، ١٤٢٨هـ):**

هدفت إلى التعرف على واقع السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية، والتعرف على متطلبات ومعوقات عملية تحليلها، وتقديم مجموعة من المقترحات لتطوير عملية تحليل السياسة العامة للتعليم في المملكة وبناء نموذج

لتحليلها. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وتكون مجتمع الدراسة من أهم جماعات المصالح ذات العلاقة المباشرة بالسياسة التعليمية، أما عينة الدراسة فقد تم اختيار عينة عشوائية طبقية من مجتمع الدراسة بلغت٤٥٠ فردا من مجتمع الدراسة، وكانت أداة الدراسة استبانة من تصميم الباحثة احتوت(٨٤) عبارة في سبعة محاور ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها تحافظ السياسة التعليمية في المملكة على الهوية الإسلامية، مع تحقيقها انجازات في التنمية البشرية وترسيخها لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وكذلك أن أهداف السياسة التعليمية واسعة وغير محددة، كما أنها لا تخضع للتطوير والتحليل الدوري.

- **دراسة (الألمعي، ١٤٢٩هـ)**:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم السياسة التعليمية وأهميتها وأهدافها ومراحل صياغتها، واقتراح المرتكزات والآليات والوسائل لتفعيل سياسة التعليم وفق رؤية تسهم في تطوير التعليم العام.استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وتكون مجتمعها من خبراء التربية والتعليم في وزارة التربية والتعليم من وكلاء الوزارة ومديري العموم بقطاعات الوزارة ومديري العموم بالإدارات العامة للتربية والتعليم في المناطق ومديري التربية والتعليم في المحافظات والبالغ عددهم١٢٠ خبير خلال العام الدراسي ١٤٢٨- ١٤٢٩هـ ، وكانت العينة نفس مجتمع الدراسة، أما أداة الدراسة كانت استبانة من تصميم الباحث احتوت(٥٣) عبارة في محورين، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها أن سياسة التعليم في المملكة مستقرة وليست بحاجة إلى تغيير وإنما بحاجة إلى تفعيل في الميدان التربوي.

- **الدراسات العربية** :

- **دراسة (أبو كليلة، ٢٠٠٢م)**:

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن العوامل الضاغطة على سياسة التعليم في مصر، والتي تمثل تحديات يجب مواجهتها من قبل صناع السياسة التعليمية. استخدمت المنهج الوصفي التحليلي لمجموعة من وثائق السياسة التعليمية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها إن من أهم الأسس والمقومات التي تقوم عليها سياسة التعليم: أن التعليم حق تكفله الدولة لكل مواطن، وأنه مجاني في مؤسسات الدولة، وأن تطوير التعليم عملية متدرجة ومستمرة باستمرار تطور المجتمع، كذلك أن القوى المؤثرة في رسم السياسة التعليمية في مصر(قوى الضغط) تتلخص في زيادة النمو السكاني في مصر وتوزيعهم الجغرافي، وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم، أيضا توجهات السلطة وسياسة التعليم وهي مرتبطة وهي مرتبطة بعدة قضايا.

- **الدراسات الأجنبية** :

- **دراسة شيه مين ليو** (Liu, 2001):

هدفت الدراسة إلى مناقشة مبادرات الإصلاح التعليمي الجارية في بريطانيا لفهم السياسات التعليمية بالنسبة لتزايد آليات السوق ووثقت السياسة التعليمية في انجلترا، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي لعدد كبير من الوثائق مع التركيز على مراجعة السياسات التعليمية وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها أن قوانين التعليم غيرت بشكل أساسي ميزان القوة بين المؤسسات التي تقدم التعليم ومستهلك التعليم، وكذلك أن السياسات التعليمية صيغت من خلال معتقدات أو افتراضات ذات علاقة بالتقاليد الثقافية والتعليمية.

- **دراسة كاتيليوت**(Katiliute, 2003):

كان هدف هذه الدراسة عرض المشكلات بين مستويات المدرسة العليا والمدرسة الثانوية وما الأسباب التي أدت إليها، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي حيث تم تحليل الكتابات والدراسات السابقة ذات العلاقة وكذلك وثائق السياسة التعليمية في ليتوانيا، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها أن أساس السياسة التعليمية هو تنفيذ المهام، وكذلك أن المستويات المختلفة للسياسة التعليمية يتم صنعها في سياقات مختلفة، ولكن في المستوى العلمي فان السياسة التعليمية لم تنفذ بنجاح بسبب عملية تفسير السياسة التعليمية.

- **التعليق على الدراسات السابقة**:

من استعراض الدراسات السابقة يمكن توضيح الآتي:

- تتشابه هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في تناول موضوع سياسة التعليم، وإن كانت لم تتناول جانب التطوير على وجه التحديد كما في هذه الدراسة. وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في بناء الإطار النظري وتصميم أداة الدراسة.

- المنهج المستخدم في معظم دراسات السابقة هو المنهج الوصفي التحليلي بأداة بحث هي الاستبانة، وبعض الدراسات تناولت أسلوب تحليل المحتوى أو أسلوب دلفاي.

- أن هناك بعض التفاوت في النتائج المتعلقة بدراسات سياسات التعليم، مما يؤكد على الحاجة إلى مزيد من الدراسات في هذا المجال.

- **منهج البحث** :

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملائمة هذا المنهج لطبيعة الدراسة، حيث توصف الظاهرة عبر كل ما يتصل بها وصفا شاملا، ثم يتم

التقصي وجمع البيانات المطلوبة عنها، لتحلّل وتُفسر بما يساعد في الوصول لتعميمات تثري المعرفة في هذا المجال(عبيدات وآخرون،٢٠١١م،١٧٦).

- **مجتمع الدراسة** :

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بجامعة الملك سعود في الرياض (ذكور وإناث)، والبالغ عددهم(٣٧٧) عضوا، (٢٦٤) من الذكور و(١١٣) من الإناث في الفصل الأول من العام الدراسي١٤٣٢ / ١٤٣٣هـ.

"جدول رقم (١) توزيع عينة الدراسة"

أعضاء هيئة التدريس	العدد	عدد أفراد العينة ٥٠٪
ذكور	٢٦٤	١٣٢
إناث	١١٣	٥٧
المجموع	٣٧٧	١٨٩

- **عينة الدراسة** :

تم اختيار عينة الدراسة عن طريق العينة العشوائية النسبية لمجتمع الدراسة الأصلي، بحيث تم استخدام ما نسبته ٥٠٪ من العدد الكلي للإناث و ٥٠٪ من العدد الكلي للذكور لأعضاء هيئة التدريس وبلغ عددهم(١٨٩) عضوا تم توزيع الاستبانات عليهم جميعا وكان عدد الاستبانات العائدة(٧٠) استبانة أي ما نسبته ٣٧٪ من الاستبانات الموزعة جميعها صالحة للتحليل الإحصائي والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (٢) : مجموع الاستبانات الموزعة على عينة الدراسة والعائد منها"

أعضاء هيئة التدريس	الاستبانات الموزعة	الاستبانات العائدة	نسبة العائد إلى الموزع
ذكور	١٣٢	٣٧	٢٨٪
إناث	٥٧	٣٣	٥٧,٨٪
المجموع	١٨٩	٧٠	٣٧٪

- **النتائج الخاصة بالمتغيرات الشخصية والوظيفية لأفراد العينة** :

١- توزيع أفراد العينة وفق متغير الجنس :

"جدول رقم(٣) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الجنس"

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	٤٠	٥٧,١
أنثى	٣٠	٤٢,٩
المجموع	٧٠	١٠٠٪

يتضح من الجدول السابق أن(٤٠) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٥٧,١٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من الذكور، وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة، في حين أن(٣٠) منهم يمثلون ما نسبته ٤٢,٩٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من الإناث، وهي الفئة الأقل في عينة الدراسة.

٢- توزيع أفراد العينة وفق متغير المؤهل العلمي :

"جدول رقم(٤) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي"

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
بكالوريوس	٢	٢,٩
ماجستير	١٢	١٧,١
دكتوراه	٥٦	٨٠,٠٠
المجموع	٧٠	١٠٠٪

يتضح من الجدول السابق أن(٥٦) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٨٠٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من حملة الدكتوراه، وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة، مقابل(١٢) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ١٧,١٪ من حملة الماجستير، في حين أن(٢) منهم يمثلون ما نسبته ٢,٩٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة من حملة البكالوريوس، وهي الفئة الأقل في عينة الدراسة.

٣-توزيع أفراد العينة وفق متغير عدد سنوات الخبرة :

"جدول رقم(٥) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير عدد سنوات الخبرة"

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من ٥ سنوات	١٣	١٨,٦
من ٥- ١٥ سنة	٢٤	٣٤,٣
أكثر من ١٥ سنة	٣٣	٤٧,١
المجموع	٧٠	١٠٠٪

يتضح من الجدول السابق أن(٣٠) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٤٧,١٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة عدد سنوات خبرتهم أكثر من ١٥ سنة، وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة، مقابل (٢٤) منهم يمثلون ما نسبته ٣٤,١٪ عدد سنوات خبرتهم من ٥- ١٥ سنة، في حين أن(١٣) منهم يمثلون ما نسبته ١٨,٦٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم أقل من ٥ سنوات وهي الفئة الأقل في عينة الدراسة.

- **أداة الدراسة :**

استبانة من جزأين، الجزء الأول يتعلق بمتغيرات الدراسة والمتعلقة بخصائص أفراد الدراسة وهي(الجنس، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة)، أما الجزء الثاني من الاستبانة فتكون من ثلاثة محاور على النحو التالي:

المحور الأول: مقترحات تطوير صياغة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية (١١) فقرة.

المحور الثاني: مقترحات تطوير محتوى وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية (١٢) فقرة.

المحور الثالث: مقترحات تطوير معايير إعداد ومراجعة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية (١٢) فقرة. ويقابل كل عبارة من عبارات الأداة مقياس تقدير ثلاثي يحمل ثلاث اختيارات(أوافق بشدة، أوافق، لا أوافق). ولتحديد طول الفئة تم حساب المدى(٣- ١ = ٢)، ثم تقسيمه على الحد الأعلى أي(٢ ÷ ٣ = ٠,٦٦) بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس(أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية. ويوضح الجدول التالي سلم إجابات الاستبانة ودرجاته ومعيار الحكم:

"جدول رقم(٦) سلم إجابات الاستبانة حول أداة الدراسة ودرجاته ومعيار الحكم على درجة الأهمية"

الاستجابات	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق
الدرجة	٣	٢	١
معيار الحكم (المتوسط الحسابي)	(٣,٠٠-٢,٣٥)	(٢,٣٤-١,٦٧)	(١,٦٦-١)

- **صدق أداة الدراسة** :

للتحقق من صدق أداة الدراسة(الاستبانة) وأنها تقيس بالفعل ما وضعت له تم التحقق من الصدق الظاهري وصدق الاتساق الداخلي من خلال:

أ-الصدق الظاهري لأداة الدراسة :

بعد بناء عبارات الاستبانة، تم عرضها على سعادة الدكتورة المشرفة على الدراسة، والتي أوصت بعمل بعض التعديلات على العبارات، ثم تم عرضها على عدد من أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بجامعة الملك سعود، وذلك للاستفادة من آرائهم وملاحظاتهم حول ملائمة فقرات الاستبانة من حيث الوضوح والمناسبة لأهداف الدراسة، وإبداء أي ملاحظات بالحذف والإضافة أو التعديل، وقد بلغ عدد المحكمين لأداة هذه الدراسة(٤) محكمين، وتم الأخذ بالملاحظات وإجراء التعديلات لتظهر الاستبانة بصورتها النهائية.

ب-الاتساق الداخلي لأداة الدراسة :

تم حساب صدق الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة، وذلك بحساب معاملات ارتباط بيرسون(Person) بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له. والجدول (٧) يوضح معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات أداة الدراسة والدرجة الكلية لفقراتها، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة(٠,٠٥)، وبذلك تتمتع الدراسة بدرجة من الصدق.

- **ثبات أداة الدراسة** :

تم حساب ثبات أداة الدراسة(الاستبانة) باستخدام معامل ألفا كرونباخ(Alpha Cronbach) لحساب الثبات، والذي يقيس مدى الارتباط بين فقرات الاستبانة، ومدى انسجام فقراتها.

والجدول (٨) يوضح معامل ثبات الاستبانة لجميع أبعاد الدراسة باستخدام معادلة ألفا كرونباخ

- **الأساليب الإحصائية المستخدمة** :

تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة هذه الدراسة وذلك على النحو التالي:

- معامل الارتباط بيرسون(Person) للتحقق من الاتساق الداخلي للاستبانة.

"جدول رقم (٧) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات أداة الدراسة والدرجة الكلية لفقراته"

م	محتوى الفقرة	معامل الارتباط
المحور الأول: المقترحات لتطوير صياغة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية		
١-	حذف البنود المكررة في وثيقة سياسة التعليم إذا كانت الأفكار مكررة في أكثر من بند.	٠,٤٧١
٢-	إيجاد مزيد من الإيضاح على بنود وثيقة سياسة التعليم المتداخلة أو التي تتسم بعدم الوضوح.	٠,٥٠١
٣-	إعادة ترتيب بنود وثيقة سياسة التعليم غير المتسلسلة في الأفكار.	٠,٤٧٧
٤-	العمل على ربط بنود وثيقة سياسة التعليم غير المترابطة.	٠,٦٢٣
٥-	إعادة صياغة بنود الوثيقة التي تتسم بالحشو وعدم الواقعية والطابع الخطابي.	٠,٥٦٩
٦-	استبدال المصطلحات والمفاهيم القديمة وغير المستخدمة في الوقت الحالي.	٠,٤٦١
٧-	إعادة النظر في صياغة بنود الوثيقة التي لم تطبق أو طبقت بصورة أقل من المأمول.	٠,٦٢٢
٨-	التعديل على بعض بنود الوثيقة التي لم يعد لها وجود على أرض الواقع.	٠,٤٧٠
٩-	إزالة بعض الأبواب التي ليس لها صلة مباشرة بالوثيقة.	٠,٣٤٥
١٠-	ضم الأبواب التي لها علاقة قوية مع بعضها في باب واحد.	٠,٦١٨
١١-	إعادة تنسيق الوثيقة على مستوى البنود والأبواب بحيث تبدأ بتعريف ، غايات، أهداف.	٠,٥٦٢
المحور الثاني: المقترحات لتطوير محتوى وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية		
١-	تعويد الطلاب على اكتساب وممارسة القيم المجتمعية ذات العلاقة بأسلوب الحديث والحوار واحترام آراء الغير.	٠,٣٦٠
٢-	تجسيد التلاحم المحلي والإقليمي والدولي بما يمنع كافة أسباب وممارسات العنف والتطرف والتعصب بأنواعه.	٠,٦٦٠
٣-	انتهاج أساليب جديدة في التفاعل والاتصال بمؤسسات التمويل الحكومية وغير الحكومية لدعم التعليم مادياً.	٠,٣٣٨
٤-	توفير اختبارات مستمرة لقياس أداء المعلمين أثناء المهنة بما يخدم العملية التعليمية.	٠,٤٩٤٩

م	محتـــوى الفقـــرة	معامـــل الارتباط
٥-	ربط الدعم الحكومي لمؤسسات التعليم العالي بنتائج تقويم الجودة الأكاديمية لبرامجها ومخرجاتها.	٠,٣٧٥
٦-	بذل جهود مشتركة بين الإعلام والتربية نحو خدمة أغراض وإستراتيجيات التثقيف والتوعية البيئية للطلبة.	٠,٣٣٤
٧-	التركيز على استخدام التقنية الحديثة بكافة أنواعها مثل التعليم الالكتروني والتعليم عن بعد والفصول الذكية وغيرها من التقنيات.	٠,٢٩٠
٨-	التحول من وضع السلم التعليمي إلى الشجرة التعليمية.	٠,٣٨٧
٩-	التركيز على جودة التعليم وإدخال مفاهيم الجودة الشاملة في الوثيقة.	٠,٦٥٨
١٠-	مد مدة إلزامية التعليم من مرحلة ما قبل المدرسة إلى ١٦ سنة.	٠,٣٥٠
١١-	إضافة بنود تؤكد أهمية معايشة القضايا المعاصرة دوليا وأهم ما يحدث في المجال الاقتصادي والصناعي والسياسي.	٠,٥٨٨
١٢-	إدخال مصطلحات ومفاهيم جديدة كالسلوك الديمقراطي ومبادئ حقوق الإنسان كقيم إسلامية.	٠,٤٦١
المحور الثالث: المقترحات لتطوير معايير إعداد ومراجعة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية		
١-	التأكيد على مشاركة من له صلة بإعداد الوثيقة من رجال التربية والمعلمين والطلبة وأولياء الأمور.	٠,٢٨٨
٢-	ضرورة أن تكون هناك مراجعة دورية وتقويم شامل لسياسة التعليم في كل فترة زمنية أو عند الحاجة لذلك.	٠,٠٦٦
٣-	تحديد أهداف السياسة التعليمية تحديداً يضمن تحويلها إلى برامج ومشروعات تربوية فعالة وعملية إجرائية.	٠,٠٠٥
٤-	التركيز على معايير ومستويات أهداف التعليم داخل بنود الوثيقة بشكل أكبر من التركيز على الهياكل والتنظيمات الإدارية.	٠,٢٣٩
٥-	تكوين قاعدة بيانات خاصة مع المعلومات المتعلقة بالسياسة التعليمية وتصنيفها وتحديثها بالاستمرار بما يرفع كفاءة صنعها ومتابعة تنفيذها.	٠,٣١٦
٦-	الحرص على أن يكون هناك ربط شامل بين نتائج الدراسات والبحوث المتعلقة بالسياسة التعليمية وبين تطويرها.	٠,٥٥٨
٧-	ضرورة أن يكون هناك تفعيل حقيقي للربط بين سياسة التعليم وخطط التنمية الشاملة للدولة.	٠,٦١٩
٨-	العمل على مراجعة الأنظمة التربوية التي قد تحول دون أو تتنافى مع تطبيق بنود السياسة التعليمية.	٠,١٢٨
٩-	ضرورة أن يكون هناك حضور للسياسة التعليمية في واقع العملية التعليمية التربوية من قبل مديري المدارس والمشرفين والمعلمين.	٠,٤١٨

"جدول رقم (٨) يوضح قيم معامل ألفا كرونباخ"

المحـــور	ن	عدد العبارات	قيمة معامل ألفا كرونباخ
مقترحات تطوير صياغة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية.	٦٥	١١	٠,٨٢٨
مقترحات تطوير محتوى وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية.	٦١	١٢	٠,٧٧٩
مقترحات تطوير معايير إعداد ومراجعة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية.	٦٧	١١	٠,٨٣٧
معامل الثبات الكلي لجميع محاور الدراسة.	٥٦	٣٤	٠,٩٠١

- معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach)، لقياس مدى ثبات أداة الدراسة.
- التكرارات والنسب المئوية(Frequencie) لوصف أفراد عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات.
- المتوسط الحسابي الموزون(Weighted Mean) لترتيب إجابات أفراد عينة الدراسة على الاستبانة.
- تم استخدام الانحراف المعياري(Standard Deviation) للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات الاستبانة عن متوسطها الحسابي.
- تم استخدام تحليل التباين الآحادي(Anova) للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو محاور الدراسة باختلاف متغيرات الدراسة.
- معادلة الوزن النسبي لحساب معيار الحكم، ومن ثم تحليل استجابات أفراد عينة الدراسة، لتحديد مدى الاتفاق نحو محاور الاستبانة وعباراتها.
- المتوسط الحسابي(Mean) وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات عينة الدراسة عن المحاور الرئيسة(متوسط متوسطات العبارات)، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب المحاور حسب أعلى متوسط حسابي.
- تم استخدام اختبار(ت) للعينات المستقلة(Independent Sample T-test) للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو محاور الدراسة.
- تم استخدام اختبار شيفيه(Scheffe) لتحديد صالح الفروق بين فئات المتغيرات الشخصية والوظيفية.

- **نتائج الدراسة** :

- **السؤال الأول : ما مقترحات تطوير صياغة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية؟**

للتعرف على مقترحات تطوير صياغة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور المقترحات لتطوير صياغة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة وجاءت النتائج موضحة في الجدول التالي:

"جدول رقم(٩) استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات مقترحات تطوير صياغة وثيقة سياسة التعليم من وجهة نظر أفراد الدراسة مرتبة تنازليا حسب متوسطات الموافقة"

رقم العبارة	العبـــارة	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة ٪	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق			
٢	إيجاد مزيد من الإيضاح على بنود وثيقة سياسة التعليم المتداخلة أو التي تتسم بعدم الوضوح.	ك	٥٤	١٥	–	٢,٧٨	٠,٤١٥	١
		٪	٧٧,١	٢١,٤	–			
١	حذف البنود المكررة في وثيقة سياسة التعليم إذا كانت الأفكار مكررة في أكثر من بند.	ك	٥٣	١٥	١	٢,٧٥	٠,٤٦٧	٢
		٪	٧٥,٧	٢١,٤	١,٤			
٥	إعادة صياغة بنود الوثيقة التي تتسم بالحشو وعدم الواقعية والطابع الخطابي.	ك	٥١	١٧	–	٢,٧٥	٠,٤٣٦	٢م
		٪	٧٢,٩	٢٤,٣	–			
٨	التعديل على بعض بنود الوثيقة التي لم يعد لها وجود على أرض الواقع.	ك	٤٩	١٥	٥	٢,٦٤	٠,٦١٨	٣
		٪	٧٠	٢١,٤	٧,١			
٦	استبدال المصطلحات والمفاهيم القديمة وغير المستخدمة في الوقت الحالي.	ك	٤٥	٢٢	٢	٢,٦٢	٠,٥٤٥	٤
		٪	٦٤,٣	٣١,٤	٢,٩			
١١	إعادة تنسيق الوثيقة على مستوى البنود والأبواب بحيث تبدأ بتعريف ، غايات، أهداف.	ك	٤٤	٢٣	٢	٢,٦١	٠,٥٤٨	٥
		٪	٦٢,٩	٣٢,٩	٢,٩			
٣	إعادة ترتيب بنود وثيقة سياسة التعليم غير المتسلسلة في الأفكار.	ك	٤٣	٢٤	٢	٢,٥٩	٠,٥٥١	٦
		٪	٦١,٤	٣٤,٣٤	٢,٩			
٤	العمل على ربط بنود وثيقة سياسة التعليم غير المترابطة.	ك	٤٢	٢١	٥	٢,٥٤	٠,٦٣٣	٧
		٪	٦٠	٣٠	٧,١			
١٠	ضم الأبواب التي لها علاقة قوية مع بعضها في باب واحد.	ك	٣٩	٢٧	٢	٢,٥٤	٠,٥٥٨	٧م
		٪	٥٥,٧	٣٨,٦	٢,٩			
٧	إعادة النظر في صياغة بنود الوثيقة التي لم تطبق أو طبقت بصورة أقل من المأمول.	ك	٣٤	٣٤	١	٢,٤٨	٠,٥٣٢	٨
		٪	٤٨,٦	٤٨,٦	١,٤			
٩	إزالة بعض الأبواب التي ليس لها صلة مباشرة بالوثيقة.	ك	٣٦	٢١	١١	٢,٣٧	٥	٥
		٪	٥١,٤	٣٠	١٥,٧			
المتوسط العام						٢,٦١	٠,٥٥٠	–

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن أفراد العينة موافقين بشدة على ضرورة تطوير صياغة وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، بمتوسط(٢,٦١ من ٣,٠٠) وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الثلاثي(من ٢,٣٥ إلى ٣,٠٠) وهي الفئة التي تشير إلى خيار إلى موافق بشدة، مما يوضح أن أفراد عينة الدراسة متفقين تماما على ضرورة تطوير صياغة وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية.

ويتضح من النتائج أن هناك اتفاق في موافقة أفراد عينة الدراسة على تطوير صياغة وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية حيث تراوحت متوسطات موافقتهم حول تطوير صياغة وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ما بين(٢,٣٧ إلى ٢,٧٨) وهي متوسطات تقع جميعها في الفئة الثالثة من فئات المقياس الثلاثي، والذي يشير إلى خيار(أوافق بشدة)، وفيما يلي ترتيب تلك العبارات حسب ترتيب متوسطات موافقة أفراد عينة الدراسة عليها:

جاءت العبارة رقم(٢) وهي(إيجاد مزيد من الإيضاح على بنود وثيقة سياسة التعليم المتداخلة أو التي تتسم بعدم الوضوح) في المرتبة(الأولى) من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة على ضرورة العمل بها كأحد عوامل تطوير صياغة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية، بمتوسط موافقة(٢,٧٨ من ٣,٠٠) وبانحراف معياري(٠,٤١٥)، ويتفق هذا مع ما ذكره(العصيمي،٢٠٠٧م) من أن بعض بنود سياسة التعليم في المملكة تحتاج إلى إعادة صياغة لتلافي القصور الحاصل فيها بشكل عام ولتحديد بعض متطلبات إدارة الجودة الشاملة في الميدان التربوي بشكل خاص، وتؤكد هذه النتيجة أيضا(المنقاش،٢٠٠٦م) حيث أوضحت أن هناك إشكالية كبيرة في بنية النصوص لبعض بنود الوثيقة في كونها تتصف بالتداخل وعدم الوضوح.

جاءت العبارة رقم(٩) وهي(إزالة بعض الأبواب التي ليس لها صلة مباشرة بالوثيقة) في المرتبة (التاسعة) والأخيرة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة على ضرورة العمل بها كأحد عوامل تطوير صياغة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية، بمتوسط موافقة(٢,٣٧ من ٣,٠٠) وبانحراف معياري(٠,٧٥١). وقد يعود السبب لوجود هذه العبارة في المرتبة الأخيرة في الإجابة على هذا السؤال إلى اعتقاد أفراد العينة بأن التطوير بالحذف هو أقل أنواع التطوير حاجة أو فائدة في وثيقة سياسة التعليم، فهناك أنواع أخرى للتطوير مثل الإضافة أو التغيير ربما تكون أفضل من وجهة نظرهم.

- **السؤال الثاني: ما أبرز مقترحات تطوير محتوى وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية؟**

للتعرف على مقترحات تطوير محتوى وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور مقترحات تطوير محتوى وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول (١٠):

جدول رقم(١٠) استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات مقترحات تطوير محتوى وثيقة سياسة التعليم من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة مرتبة تنازليا حسب متوسطات الموافقة"

رقم العبارة	العبـــارة	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة ٪	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق			
١	تعويد الطلاب على اكتساب وممارسة القيم المجتمعية ذات العلاقة بأسلوب الحديث والحوار واحترام آراء الغير.	ك	٥٣	١٦	–	٢,٧٧	٠,٤٢٥	١
		٪	٧٥,٧	٢٢,٩	–			
٢	تجسيد التلاحم المحلي والإقليمي والدولي بما يمنع كافة أسباب وممارسات العنف والتطرف والتعصب بأنواعه.	ك	٥٠	١٨	–	٢,٧٤	٠,٤٤٤	٢
		٪	٧١,٤	٢٥,٧	–			
٧	التركيز على استخدام التقنية الحديثة بكافة أنواعها مثل التعليم الالكتروني التعليم عن بعد والفصول الذكية وغيرها من التقنيات.	ك	٤٩	١٨	٢	٢,٦٨	٠,٥٢٨	٣
		٪	٧٠	٢٥,٧	٢,٩			
٩	التركيز على جودة التعليم وإدخال مفاهيم الجودة الشاملة في الوثيقة.	ك	٤٧	٢٠	١	٢,٦٨	٠,٥٠٢	م٣
		٪	٦٧,١	٢٨,٦	١,٤			
٦	بذل جهود مشتركة بين الإعلام والتربية نحو خدمة أغراض وإستراتيجيات التثقيف والتوعية البيئية للطلبة.	ك	٤٧	٢١	١	٢,٦٧	٠,٥٠٥	٤
		٪	٦٧,١	٣٠	١,٤			
٤	توفير اختبارات مستمرة لقياس أداء المعلمين أثناء المهنة بما يخدم العملية التعليمية.	ك	٤٧	٢٠	٣	٢,٦٣	٠,٥٦٩	٥
		٪	٦٧,١	٢٨,٦	٤,٣			
٥	ربط الدعم الحكومي لمؤسسات التعليم العالي بنتائج تقويم الجودة الأكاديمية لبرامجها ومخرجاتها.	ك	٤٧	١٩	٤	٢,٦١	٠,٥٩٧	٦
		٪	٦٧,١	٢٧,١	٥,٧			
١٢	إدخال مصطلحات ومفاهيم جديدة كالسلوك الديمقراطي ومبادئ حقوق الإنسان كقيم إسلامية.	ك	٤٥	٢١	٣	٢,٦١	٠,٥٧٤	م٦
		٪	٦٤,٣	٣٠	٤,٣			
٣	انتهاج أساليب جديدة في التفاعل والاتصال بمؤسسات التمويل الحكومية وغير الحكومية لدعم التعليم ماديا.	ك	٤٢	٢٧	١	٢,٥٩	٠,٥٢٥	٧
		٪	٦٠	٣٨,٦	١,٤			
١١	إضافة بنود تؤكد أهمية معايشة القضايا المعاصرة دوليا وأهم ما يحدث في المجال الاقتصادي والصناعي والسياسي.	ك	٣٧	٢٨	٤	٢,٤٨	٠,٦٠٩	٨
		٪	٥٢,٩	٤٠	٥,٧			
١٠	مد مدة إلزامية التعليم من مرحلة ما قبل المدرسة إلى ١٦ سنة.	ك	٤٠	١٩	١٠	٢,٤٣	٠,٧٣٧	٩
		٪	٥٧,١	٢٧,١	١٤,٣			
٨	التحول من وضع السلم التعليمي إلى الشجرة التعليمية.	ك	٣٦	٢٣	٨	٢,٤٢	٠,٧	١٠
		٪	٥١,٤	٣٢,٩	١١,٤			
المتوسط العام						٢,٦١	٠,٥٥٩	ــــ

ومن خلال النتائج الموضحة بالجدول أعلاه يتضح أن أفراد عينة موافقين بشدة على ضرورة تطوير محتوى وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، بمتوسط(٢,٦١ من ٣,٠٠) وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الثلاثي(من ٢,٣٥ إلى ٣,٠٠) وهي الفئة التي تشير إلى خيار إلى موافق بشدة، مما يوضح أن أفراد عينة الدراسة متفقين على ضرورة تطوير محتوى وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية.

ويتضح من النتائج أن هناك اتفاق في موافقة أفراد عينة الدراسة على تطوير محتوى وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية حيث تراوحت متوسطات موافقتهم حول تطوير محتوى وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ما بين(٢,٤٢ إلى ٢,٧٧) وهي متوسطات تقع جميعها في الفئة الثالثة من فئات المقياس الثلاثي، والذي يشير إلى خيار(أوافق بشدة)، وفيما يلي ترتيب تلك العبارات حسب ترتيب متوسطات موافقة أفراد عينة الدراسة عليها:

جاءت العبارة رقم(١) وهي(تعويد الطلاب على اكتساب وممارسة القيم المجتمعية ذات العلاقة بأسلوب الحديث والحوار واحترام آراء الغير) في المرتبة(الأولى) من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة على ضرورة العمل بها كأحد عوامل تطوير محتوى وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية، بمتوسط موافقة (٢,٧٧ من ٣,٠٠) وبانحراف معياري(٠,٤٢٥)، وقد يعود هذا إلى أن أغلب التيارات الاجتماعية والتربوية والثقافية المعاصرة محلياً أو دولياً، تدعو إلى غرس وتنشئة مفهوم الحوار وأساليبه وطرقه وطرق التواصل بشكل عام مما يحقق التكاتف والتلاحم بين المجتمعات والشعوب عامة ويقضي على جذور التعصب والتطرف المختلفة، وهذا يتفق مع ما ذكره(الشهوان، ١٤٢٦- ١٤٢٧هـ) من أن الظروف التعليمية الحالية والرؤية المستقبلية للمملكة تمر في تغير محلي ودولي يفرض أن تكون للمملكة وثيقة تعليمية شاملة وبأفق وطرح تربوي معاصر، ويؤكد ذلك أيضاً ما ذكرته(المنقاش،٢٠٠٦م) من أن السياسة التعليمية من ناحية المضمون لم تتوافق تماماً مع المعايير الدولية والتوجهات العامة فهناك ما يلزم إضافته والتأكيد عليه، وقد ذكر في مشكلة الدراسة بعض التحديات والمتغيرات على المجتمع السعودي التي تحتم وتطلب إضافة واستحداث بنود جديدة على وثيقة سياسة التعليم، بما فيها بنود تتناول موضوعات كالتي تم ذكرها.

جاءت العبارة رقم(٨) وهي(التحول من وضع السلم التعليمي إلى الشجرة التعليمية) في المرتبة (العاشرة) من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة على ضرورة العمل بها كأحد عوامل تطوير محتوى وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية، بمتوسط موافقة(٢,٤٢ من ٣,٠٠) وبانحراف معياري(٠,٧).

- **السؤال الثالث: ما مقترحات تطوير معايير إعداد ومراجعة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية؟**

للتعرف على مقترحات تطوير معايير إعداد ومراجعة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور المقترحات لتطوير معايير إعداد ومراجعة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول (١١):

و من خلال النتائج الموضحة بالجدول (١١) يتضح أن أفراد عينة موافقين بشدة على ضرورة تطوير معايير إعداد ومراجعة وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، بمتوسط(٢,٦٥ من ٣,٠٠) وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الثلاثي(من ٢,٣٥ إلى ٣,٠٠) وهي الفئة التي تشير إلى خيار إلى موافق بشدة، مما يوضح أن أفراد عينة الدراسة متفقين تماما على ضرورة تطوير معايير إعداد ومراجعة وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية.

ويتضح من النتائج أن هناك اتفاق في موافقة أفراد عينة الدراسة على تطوير معايير إعداد ومراجعة وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية حيث تراوحت متوسطات موافقتهم حول تطوير معايير إعداد ومراجعة وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ما بين(٢,٤٩ إلى ٢,٧٣) وهي متوسطات تقع جميعها في الفئة الثالثة من فئات المقياس الثلاثي، والذي يشير إلى خيار(أوافق بشدة)، وفيما يلي ترتيب تلك العبارات حسب ترتيب متوسطات موافقة أفراد عينة الدراسة عليها:

جاءت العبارة رقم(٢) وهي(ضرورة أن تكون هناك مراجعة دورية وتقويم شامل لسياسة التعليم في كل فترة زمنية أو عند الحاجة لذلك)، والعبارة رقم(١١) وهي(الحرص على إيصال وثيقة سياسة التعليم إلى جميع من له صلة بالتربية والتعليم وخاصة مديري المدارس والمشرفين التربويين والمعلمين) في المرتبة(الأولى) من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة على ضرورة العمل بها كأحد عوامل تطوير معايير إعداد ومراجعة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية، بمتوسط موافقة(٢,٧٣ من ٣,٠٠) وبانحراف معياري(٠,٤٤٨) وهذا يتفق مع ما ذكرته(البراهيم،٢٠٠٧م) من اتصاف سياسة التعليم بالجمود وعدم خضوعها للتحليل الدوري، وعدم وعي معظم أفراد المجتمع وخاصة منسوبي الجهاز التربوي بوثيقة سياسة التعليم، ومع ما ذكره(العصيمي،٢٠٠٧م) من الحاجة إلى إبراز وتحديد بعض متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الميدان التربوي في سياسة التعليم، ويتطابق أيضا مع ما ذكرته(المنقاش،٢٠٠٦م) من أنه لا يوجد بند أو سياسة صريحة وواضحة تدعو إلى تقويم ومراجعة السياسة التعليمية كل فترة زمنية أو إذا اقتضت الحاجة لذلك، وأيضا يتفق مع ما ذكرته(أبوكليلة،٢٠٠٢م) أن من أهم الأسس والمقومات التي تقوم عليها سياسة التعليم أنها عملية مستمرة باستمرار تطور

"جدول رقم(١١) استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات مقترحات تطوير معايير إعداد ومراجعة وثيقة سياسة التعليم من وجهة نظر أفراد الدراسة مرتبة تنازليا حسب متوسطات الموافقة".

رقم العبارة	العبارة	التكرار النسبة ٪	درجة الموافقة: أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
٢	ضرورة أن تكون هناك مراجعة دورية وتقويم شامل لسياسة التعليم في كل فترة زمنية أو عند الحاجة لذلك.	ك	٥١	١٩	–	٢,٧٣	٠,٤٤٨	١
		٪	٧٢,٩	٢٧,١	–			
١١	الحرص على إيصال وثيقة سياسة التعليم إلى جميع من له صلة بالتربية والتعليم وخاصة مديري المدارس والمشرفين التربويين والمعلمين.	ك	٥١	١٩	–	٢,٧٣	٠,٤٤٨	١م
		٪	٧٢,٩	٢٧,١	–			
٦	الحرص على أن يكون هناك ربط شامل بين نتائج الدراسات والبحوث المتعلقة بالسياسة التعليمية وبين تطويرها.	ك	٤٩	٢٠	–	٢,٧١	٠,٤٥٧	٢
		٪	٧٠	٢٨,٦	–			
٩	ضرورة أن يكون هناك حضور للسياسة التعليمية في واقع العملية التعليمية التربوية من قبل مديري المدارس والمشرفين والمعلمين.	ك	٤٨	٢٠	–	٢,٧١	٠,٤٥٩	٢م
		٪	٦٨,٦	٢٨,٦	–			
٣	تحديد أهداف السياسة التعليمية تحديدا يضمن تحويلها إلى برامج ومشروعات تربوية فعالة وعملية إجرائية.	ك	٤٩	٢١	–	٢,٧٠	٠,٤٦٢	٣
		٪	٧٠	٣٠	–			
٧	ضرورة أن يكون هناك تفعيل حقيقي للربط بين سياسة التعليم وخطط التنمية الشاملة للدولة.	ك	٤٧	٢١	١	٢,٦٧	٠,٥٠٥	٤
		٪	٦٧,١	٣٠	١,٤			
٥	تكوين قاعدة بيانات خاصة مع المعلومات المتعلقة بالسياسة التعليمية وتصنيفها وتحديثها بالاستمرار بما يرفع كفاءة صنعها ومتابعة تنفيذها.	ك	٤٦	٢٤	–	٢,٦٦	٠,٤٧٨	٥
		٪	٦٥,٧	٤٣,٣	–			
٨	العمل على مراجعة الأنظمة التربوية التي قد تحول دون أو تتنافى مع تطبيق بنود السياسة التعليمية.	ك	٤٢	٢٨	–	٢,٦٠	٠,٤٩٣	٦
		٪	٦٠	٤٠	–			
١	التأكيد على مشاركة من له صلة بإعداد الوثيقة من رجال التربية والمعلمين والطلبة وأولياء الأمور.	ك	٤٥	٢١	٤	٢,٥٩	٠,٦٠٢	٧
		٪	٦٤,٣	٣٠	٥,٧			
٤	التركيز على معايير ومستويات أهداف التعليم داخل بنود الوثيقة بشكل أكبر من التركيز على الهياكل والتنظيمات الإدارية.	ك	٤٢	٢٦	٢	٢,٥٧	٠,٥٥٤	٨
		٪	٦٠	٣٧,١	٢,٩			
١٠	تحديد الأشخاص المسؤولين عن تحقيق الأهداف في كل هدف بما يستكمل جوانب هذا الهدف وخاصة تقييم تحقيقه.	ك	٤٠	٢٣	٦	٢,٤٩	٠,٦٥٦	٩
		٪	٥٧,١	٣٢,٩	٨,٦			
	المتوسط العام					٢,٦٥	٠,٥٠٧	–

المجتمع، وتختلف هذه النتيجة مع(الألمعي،١٤٢٩هـ) حيث يؤكد على أن سياسة التعليم في المملكة ثابتة ومستقرة وليست بحاجة إلى تطوير وتغيير وإنما بحاجة إلى تفعيل في الميدان التربوي.

جاءت العبارة رقم(١٠) وهي(تحديد الأشخاص المسئولين عن تحقيق الأهداف في كل هدف بما يستكمل جوانب هذا الهدف وخاصة تقييم تحقيقه) في المرتبة(التاسعة) من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة على ضرورة العمل بها كأحد عوامل تطوير معايير إعداد ومراجعة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية، بمتوسط موافقة(٢,٤٩ من ٣,٠٠) وبانحراف معياري(٠,٦٥٦).

- **السؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة نحو أسئلة الدراسة تعزى إلى المتغيرات التالية: (الجنس، المؤهل التعليمي، سنوات الخبرة)؟**

- **أولا: الفروق بالنسبة لمتغير الجنس :**

للتعرف على ما إذا كان هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة نحو محاور الدراسة تبعاً لمتغير الجنس، تم استخدام اختبار(T) للعينات المستقلة، وكانت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

"جدول رقم (١٢) اختبار T للعينات المستقلة للفروق بين متوسطي آراء عينة الدراسة تبعاً لمتغير الجنس".

محاور الدراسة	الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجات الحرية	مستوى الدلالة
مقترحات تطوير صياغة وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية.	ذكر	٣٩	٢,٤٨٠٧	٠,٣١٤٠٢	٤,٠٥٠	٦٧	٠,٠٠ ❖❖ دالة
	أنثى	٣٠	٢,٧٧٢٧	٠,٢٧٢٩٩			
مقترحات تطوير محتوى وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية.	ذكر	٤٠	٢,٥٥٨٤	٠,٣٠٢١٨	١,٥٠٥	٦٨	٠,١٣٧ غير دالة
	أنثى	٣٠	٢,٦٦٨٠	٠,٣٠٠٤٥			
مقترحات تطوير معايير إعداد ومراجعة وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية.	ذكر	٤٠	٢,٦٠٤٥	٠,٣٠٦٤٣	١,٤١٥	٦٨	٠,١٦٢ غير دالة
	أنثى	٣٠	٢,٧٠٩٢	٠,٣٠٥٥٤			

❖❖ فروق دالة عند مستوى ٠,٠١ فاقل.

يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة من الذكور، وأفراد عينة الدراسة من الإناث نحو(مقترحات تطوير صياغة وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية)، لصالح أفراد عينة الدراسة من الإناث.

كما يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة من الذكور، وأفراد عينة الدراسة من الإناث نحو(مقترحات تطوير محتوى وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية).

كما يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة من الذكور، وأفراد عينة الدراسة من الإناث نحو(مقترحات تطوير معايير إعداد ومراجعة وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية).

- **ثانياً : الفروق باختلاف متغير المؤهل العلمي:**

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة طبقا إلى اختلاف متغير المؤهل العلمي تم استخدام تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) لتوضيح دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة طبقا إلى اختلاف متغير المؤهل العلمي وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

"جدول رقم (١٣) نتائج تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) للفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة طبقا لاختلاف متغير المؤهل العلمي"

المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
مقترحات لتطوير صياغة وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية.	بين المجموعات	٠,١٣١	٢	٠,٠٦٦	٠,٥٩٩	٠,٥٥٢ غير دالة
	داخل المجموعات	٧,٢٢٤	٦٦	٠,١٠٩		
	المجموع	٧,٣٥٥	٦٨	-		
مقترحات لتطوير محتوى وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية.	بين المجموعات	٠,٣٦٩	٢	٠,١٨٥	٢,٠٥٦	٠,١٣٦ غير دالة
	داخل المجموعات	٦,٠١٦	٦٧	٠,٠٩٠		
	المجموع	٦,٣٨٥	٦٩	-		
مقترحات لتطوير معايير إعداد ومراجعة وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية.	بين المجموعات	٠,١٦٦	٢	٠,٠٨٣	٠,٨٧١	٠,٤٢٣ غير دالة
	داخل المجموعات	٦,٣٩١	٦٧	٠,٠٩٥		
	المجموع	٦,٥٥٧	٦٩	-		

يتضح من خلال النتائج الموضحة بالجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول(جميع محاور الدراسة) باختلاف متغير المؤهل العلمي.

- **ثالثا : الفروق باختلاف متغير سنوات الخبرة :**

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة طبقا إلى اختلاف متغير المؤهل العلمي استخدمت الباحثة "تحليل التباين الأحادي" (One Way ANOVA) لتوضيح دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة طبقا إلى اختلاف متغير سنوات الخبرة وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

"جدول رقم (١٤) نتائج تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) للفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة طبقاً لاختلاف متغير سنوات الخبرة"

المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
مقترحات لتطوير صياغة وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية.	بين المجموعات	٠,٦١٤	٢	٠,٣٠٧	٣,٠٠٥	٠,٠٥٦ غير دالة
	داخل المجموعات	٦,٧٤١	٦٦	٠,١٠٢		
	المجموع	٧,٣٥٥	٦٨			
مقترحات لتطوير محتوى وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية.	بين المجموعات	٠,٣٧٩	٢	٠,١٩٠	٢,١٤٤	٠,١٢٩ غير دالة
	داخل المجموعات	٦,٠٠٦	٦٧	٠,٠٩٠		
	المجموع	٦,٣٨٥	٦٩			
مقترحات لتطوير معايير إعداد ومراجعة وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية.	بين المجموعات	٠,٥٧١	٢	٠,٢٨٦	٣,١٩٦	٠,٠٤٧ دالة
	داخل المجموعات	٥,٩٨٦	٦٧	٠,٠٨٩		
	المجموع	٦,٥٥٧	٦٩			

❖ فروق دالة عند مستوى ٠,٠٥ فأقل.

ويتضح من خلال النتائج الموضحة بالجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول مقترحات تطوير صياغة وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، وكذلك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول مقترحات لتطوير محتوى وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية باختلاف متغير عدد سنوات الخبرة.

كما يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فأقل بين اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو مقترحات لتطوير معايير إعداد ومراجعة وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، تبعا لاختلاف لمتغير سنوات الخبرة ولتحديد صالح الفروق بين كل فئتين من فئات عدد سنوات الخبرة حول مقترحات لتطوير معايير إعداد ومراجعة وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية تم استخدام اختبار " شيفيه" وجاءت النتائج كالتالي:

"جدول رقم(١٥) نتائج اختبار" شفيه " للفروق بين فئات سنوات الخبرة"

المحور	سنوات الخبرة	ن	المتوسط	أقل من ٥ سنوات	من ٥- ١٥ سنة	أكثر من ١٥ سنة
مقترحات لتطوير معايير إعداد ومراجعة وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية.	أقل من ٥ سنوات	١٣	٢,٤٦٩٣	-	-	*
	من ٥- ١٥ سنة	٢٤	٢,٦٥٤٥	-	-	-
	أكثر من ١٥ سنة	٣٣	٢,٧١٦٦	-	-	-

❖ فروق دالة عند مستوى ٠,٠٥ فأقل

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فأقل بين اتجاهات أفراد عينة الدراسة الذين عدد سنوات خبرتهم أقل من ٥ سنوات، وأفراد عينة الدراسة الذين عدد سنوات خبرتهم من ١٥ سنة فأكثر حول(مقترحات لتطوير معايير إعداد ومراجعة وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية)، لصالح أفراد عينة الدراسة الذين عدد سنوات خبرتهم من ١٥ سنة فأكثر.

- **التوصيات**:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصى بالآتي:

◄◄ التوصيات المتعلقة بمقترحات تطوير صياغة وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية:

- ✓ إعادة صياغة البنود المتداخلة أو التي تتسم بعدم الوضوح وعدم الواقعية والطابع الخطابي والحشو.
- ✓ التعديل على بعض بنود الوثيقة التي لم يعد لها وجود على أرض الواقع واستبدال المفاهيم والمصطلحات القديمة وغير المستخدمة في الوقت الحالي.
- ✓ إعادة تنسيق الوثيقة على مستوى البنود والأبواب بحيث تبدأ بالتعريف ثم الغايات ثم الأهداف.

◄◄ التوصيات المتعلقة بمقترحات تطوير محتوى وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية:

- ✓ استحداث مواضيع جديدة دعت إليها حاجات معاصرة مثل: تعويد الطلاب على اكتساب وممارسة القيم المجتمعية ذات العلاقة بأساليب

الحديث والحوار واحترام آراء الغير بتجسيد التلاحم المحلي والإقليمي والدولي بما يمنع كافة أسباب وممارسات العنف والتطرف والتعصب بأنواعه.

- ✓ التركيز على استخدام التقنية الحديثة بكافة أنواعها مثل التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد والفصول الذكية وغيرها من التقنيات.
- ✓ التركيز على جودة التعليم وإدخال مفاهيم الجودة الشاملة في الوثيقة.

- التوصيات المتعلقة بمقترحات تطوير معايير إعداد ومراجعة وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية:

- ✓ ضرورة أن يكون هناك مراجعة دورية وتقويم شامل لسياسة التعليم في كل فترة زمنية أو عند الحاجة لذلك.
- ✓ الحرص على إيصال وثيقة سياسة التعليم إلى جميع من له صلة بالتربية والتعليم وخاصة مديري المدارس والمشرفين التربويين والمعلمين.
- ✓ الحرص على أن يكون هناك ربط شامل بين نتائج الدراسات والبحوث المتعلقة بالسياسة التعليمية وبين تطويرها.

• المقترحات :

- إجراء دراسات مقارنة بين سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية وبين سياسات تعليمية ناجحة ومتميزة في دول أخرى.
- إجراء دراسات حول بعض مواضيع بنود وثيقة سياسة التعليم مثل: تعليم الفتاة، تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة.
- إجراء نفس الدراسة الحالية مع تغيير أفراد العينة.

• المراجع :

- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (١٩٩٤م). لسان العرب. بيروت: دار صادر.
- أبو كليلة، هادية (٢٠٠٢م). البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية: بحوث ودراسات. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
- الألمعي، علي بن عبده(١٤٢٩هـ). تفعيل سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية لمواكبة الاتجاهات العالمية المعاصرة. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى.
- الألمعي، علي بن عبده(٢٠٠٩م). سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية بين الأصالة والمعاصرة . بيروت: الدار العربية للعلوم.
- البراهيم، هيا بنت عبدالعزيز(١٤٢٨هـ). تحليل سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية: نموذج مقترح. رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

- البراهيم، هيا بنت عبدالعزيز(٢٠٠٩م). السياسة العامة للتعليم: نماذج وأطر عامة للتحليل. الرياض: الناشر نفس المؤلف.
- برهوم، أحمد (٢٠٠٦م). واقع إدارة اجتماعات الأقسام الأكاديمية في الجامعة الفلسطينية من منظور أعضاء هيئة التدريس وسبل تعريفها. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية أصول التربية. الجامعة الإسلامية.
- بكر، عبد الجواد(١٤٢٢هـ). السياسات التعليمية وصنع القرار. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
- جامعة الملك سعود (٢٠١١م). كلية التربية. تم استرجاعه بتاريخ ٢٠١١/٩/١٣م على الرابط: http://colleges.ksu.edu.sa/Arabic%20Colleges/College_OfEducation/Pages/ default3.aspx
- جامعة الملك سعود(٢٠١١م). أعضاء هيئة التدريس. تم استرجاعه بتاريخ ٢٠١١/٩/١٣م على الرابط: http://ksu.edu.sa/sites/ksuarabic/faculty/Pages/default. aspx
- الحامد، محمد، وآخرون (٢٠٠٧م). التعليم في المملكة العربية السعودية رؤية الحاضر واستشراف المستقبل. الرياض: مكتبة الرشد.
- الحقيل، سليمان(٢٠٠٣م).نظام وسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية. الرياض: المؤلف.
- الرشيد، محمد أحمد(١٤٢١هـ). رؤية مستقبلية للتربية والتعليم في المملكة العربية السعودية. الرياض: المؤلف.
- الرومي، نايف هشال(٢٠٠٣م). السياسة التعليمية : الأهمية والمفهوم. مجلة التوثيق العربي، ٤٦.
- السنبل، عبدالعزيز، وآخرون(٢٠٠٨م). نظام التعليم في المملكة العربية السعودية. الرياض: دار الخريجي للنشر.
- الشهوان، عبد العزيز شهوان(١٤٢٧هـ). نقاط القوة ونقاط الضعف في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين. كلية التربية، جامعة الملك سعود تم استرجاعه بتاريخ١٤٣٢/٥/١٥هـ على الرابط: http://faculty.ksu.edu.sa/19177/ Pages/search.aspx
- عبد الدايم، عبدالله(١٩٩١م). نحو فلسفة تربوية عربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- عبيدات، ذوقان، وآخرون(٢٠١١م). البحث العلمي: مفهومه أدواته أساليبه. عمّان: دار الفكر.
- العصيمي، خالد بن محمد (٢٠٠٧م). أسس ومتطلبات إدارة الجودة الشاملة في سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية. بحث مقدم للقاء السنوي الرابع عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية بعنوان: الجودة في التعليم العام، القصيم. في الفترة ٢٨ - ١٤٢٨/٤/٢٩هـ.
- العصيمي، محمد سعد(١٤٢٢هـ). تطور التعليم ونموه بالمملكة العربية السعودية خلال أربعين عاما. الرياض: الأمانة العامة للجنة العليا لسياسة التعليم.

- العقيل، عبدالله عقيل(١٤٢٦هـ). سياسة التعليم ونظامه في المملكة العربية السعودية. الرياض: مكتبة الرشد.
- علي، سعيد إسماعيل(١٤١٩هـ). رؤية سياسية للتعليم. القاهرة: عالم الكتب.
- عيسى، أحمد عبدالرحمن(١٣٩٩هـ). سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية. الرياض: دار اللواء للنشر والتوزيع.
- العيسى، أحمد(٢٠٠٩م). إصلاح التعليم في السعودية بين غياب الرؤية السياسية وتوجس الثقافة الدينية وعجز الإدارة التربوية. بيروت(لبنان): دار الساقي.
- الغامدي، حمدان بن أحمد وعبدالجواد، نور الدين محمد(٢٠١٠م). تطور نظام التعليم في المملكة العربية السعودية. الرياض: مكتبة الرشد ناشرون.
- المصوري، علي محمد (١٩٩٢م). دراسة تحليلية للأسس التي يقوم عليها النظام التعليمي السعودي كما ورد في سياسة التعليم. رسالة الخليج العربي. ١٢(٤٠)، ١- ٣٠ .
- المنقاش، سارة بنت عبد الله (٢٠٠٦م). دراسة تحليلية لسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ومقترحات لتطويرها. مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية والدراسات الإسلامية. (١) ١٩.
- ندوة تربية المواطنة (٢٠٠٥م). أعمال الندوة. جريدة الرياض. تم استرجاعه بتاريخ ١٤٣٢/٥/١٧هـ على الرابط: http://www.alriyadh.com/2005/03/01/article43611.html
- وزارة المعارف (١٤٢٢هـ) . تطور التعليم في المملكة العربية السعودية: ملامح من الخطة الخمسية السادسة. الرياض: مطابع الجاسر.
- وزارة المعارف (١٤٢٣هـ). موسوعة تاريخ التعليم في المملكة العربية السعودية في مائة عام. الرياض: الأوفست للطباعة.

- Katiliūtė, Eglė (2003). **Education policy problems- links between higher and secondary school.- Paper presented at the European Conference on Educational Research**, University of Hamburg, 17-20 September 2003. Available at : http://www.leeds.ac.uk/educol/documents/00003195.htm/Retrieved 15/04/1432 AH
- Liu, Shih-Min (2001). **Education policy analysis in contemporary Great Britain from past to nowadays**.- Available: http://www.isst.edu.tw Retrieved 15/04/1432AH